

## تداعيات الحرب التجارية الأمريكية - الصينية

مايا ابراهيم قصاب\*

### الملخص

بدأت الصين تبرز مع بداية القرن الحادي والعشرين كقوة اقتصادية فاعلة على الساحة الدولية لزيادة هيمنتها، وبدأت تبرز ملامح محاولتها منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، وإنهاء سياسة القطب الواحد في الاقتصاد العالمي، والتوجه إلى اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب. لكن رفض الولايات المتحدة التنازل عن دورها القيادي للاقتصاد العالمي أدى للحرب التجارية الأمريكية - الصينية، التي كان لها آثار كبيرة على الاقتصادين الصيني والأميركي، بالإضافة لتداعياته على الاقتصاد العالمي. وبالتالي؛ تشير المعطيات إلى تحوّل كبير في توازن القوى الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الصين قادرة اقتصادياً، وقد تتحول على المدى البعيد إلى القوة الاقتصادية الأولى عالمياً.

**الكلمات المفتاحية:** الحرب التجارية، الحماية التجارية، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية.

\* ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية- جامعة دمشق

## Implications of the U.S.-China Trade War

### Abstract

At the beginning of the 21st century China started to emerge as an economic power actor on the international stage to increase its dominance, and began to highlight the features of its attempt to compete with the United States of America, and end the policy of the one pole in the global economy, and to move to a multipolar global economy. But the U.S. refusal to give up its leadership role to the global economy led to the U.S.-China Trade War, which has had major implications for the Chinese and American economies, in addition to its implications for the global economy. Thus, the data indicate a significant shift in the balance of economic power between China and the United States of America, China is economically capable, In the long run, it may become the world's number one economic power.

**Keywords:** trade war, Commercial protection, china, USA.

## مقدمة

حدثت -منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين- تغيراتٌ على الساحة الدولية، أدت إلى خلل في التوازنات بين القوى الدولية، نتجت عن انهيار الاتحاد السوفييتي، وتحول العالم إلى القطب الواحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن ثمة مجموعة من الإجراءات والأحداث الاقتصادية جعلت من الصين محطّ أنظار المجتمع الدولي، لتكون المنافس القوي والند للغرب وأميركا. وهناك من يرى أن ثمة تغيرات تعتري النظام الاقتصادي العالمي، ليُنهي تفرُّد أميركا بقيادته في ظل نموذجها للعولمة الاقتصادية، والتي سادت منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي. فبعد الأزمة المالية العالمية 2008؛ طالبت الصين بتغيير قواعد النظام الاقتصادي العالمي، وبخاصة فيما يتعلق بسيادة الدولار على التسويات المالية والتجارية الدولية، كما رفضت مطالب أميركا والاتحاد الأوروبي لرفع قيمة عملتها أمام الدولار واليورو، واعتبرت أن تحديد قيمة عملتها جزءً من سيادتها الوطنية.

تعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 محطة بارزة في مسيرة الاقتصاد الدولي، من حيث إعادة توزيع القوى المؤثرة. حيث خرجت الأزمة من السوق الأمريكية وألقت بظلالها السلبية على مقدّرات السوق العالمية، ومن هنا بدأت مطالب العديد من القوى الاقتصادية، وعلى رأسها الصين، بتغيير قواعد النظام المالي والاقتصادي العالمي، ليكون متعدد الأقطاب، بعد أن تربّعت أميركا بشكل منفرد على مقدّراته على مدار الفترة من 1990- 2008.

### إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في تبيان التداعيات الاقتصادية للحرب التجارية الأمريكية- الصينية.

**كما أن هذه الإشكالية تثير عدة تساؤلات فرعية منها:**

- ما هي مظاهر بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية؟

- كيف تصاعد نفوذ الصين على الساحة الدولية؟

- ما هي ملامح الحرب التجارية الأمريكية - الصينية؟

### فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسية؛ وهي تداعيات الحرب التجارية الأمريكية- الصينية.

ويتفرع عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية:

- بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية؛ وزيادة هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

-أدى تصاعد نفوذ الصين على الساحة الدولية لحرب تجارية مع أميركا.  
-هناك ملامح وتدايعات للحرب التجارية الأميركية- الصينية.

#### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تصاعد هيمنة الصين على الاقتصاد العالمي، ومحاولة فرض نفسها كقطب عالمي، وإضعاف دور الولايات المتحدة الأميركية كقطب واحد في العالم، وتبيان ملامح الحرب التجارية الأميركية- الصينية وتدايعاتها.

#### منهجية البحث:

تتبع الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي للعلاقات التجارية الصينية الأميركية، للوصول إلى نتائج الصراع بينهما وأثاره الاقتصادية.

#### حدود البحث:

يغطي هذا البحث الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2019، ويتناول اقتصادات كل من الصين والولايات المتحدة الأميركية.

#### أولاً: مظاهر بروز الصين كقوة اقتصادية دولية:

##### 1- تعاظم الناتج المحلي الإجمالي للصين:

تبين إحصاءات قاعدة بيانات البنك الدولي أن أداء الصين في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية شهد تطوراً ملحوظاً، وبخاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين. فعلى صعيد الناتج المحلي؛ بلغت قيمته عام 2000 نحو 1.21 تريليون دولار، بما يمثل نسبة 3.6% من الناتج المحلي العالمي البالغ في ذلك الوقت 33.5 تريليون دولار، ولكن مع نهاية 2018 تطور الناتج المحلي الصيني ليصل إلى 13 تريليون دولار، بما يمثل 15.8% من الناتج المحلي العالمي البالغ في نفس التاريخ 85.7 تريليون دولار، أي أن الناتج المحلي للصين شهد زيادة قدرها 12.3 تريليون دولار خلال الفترة من 2000-2018، ويكون الناتج المحلي للصين قد تضاعف بذلك لأكثر من 10 أضعاف ما كان عليه عام 2000.

أما عن ترتيب الصين من حيث قيمة الناتج على مستوى الدول؛ فهي تأتي في المرتبة الثانية عام 2018 بعد أميركا التي تحقق ناتجاً محلياً بنحو 20.4 تريليون دولار. ولكن إذا أُدرجت بعض التجمعات الاقتصادية في الترتيب، فالاتحاد الأوروبي يأتي في المرتبة الثانية بعد أميركا عام 2018 بناتج محلي قدره 18.7 تريليون دولار<sup>1</sup>.

2- اعتماد اليوان ضمن سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي:

اعتمد صندوق النقد الدولي في أيلول 2016 "اليوان" ضمن سلة عملات حقوق السحب الخاصة، إلى جانب الدولار واليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني<sup>2</sup>. وهذه المرة الأولى التي تتضمن فيها عملة دولة غير الدول المتقدمة منذ تأسيس صندوق النقد الدولي عام 1947، وكذلك إلغاء العمل بنظام "بريتون وودز" (تثبيت السياسة النقدية) عام 1973. وبناءً على ذلك دخل اليوان كعملة مقبولة في التداول الحر في السوق الدولية، وبالتالي تتمكن الدول من اعتماده ضمن سلة عملاتها. وهناك شروط يضعها صندوق النقد الدولي على أي عملة ضمن سلة حقوق السحب الخاصة، منها أن يكون الاقتصاد صاحب العملة من أكبر خمسة بلدان مصدرة على مستوى العالم<sup>3</sup>. لقد كان ترتيب الصين حسب الصادرات السلعية الأول عالمياً لعام 2014 بقيمة 2,25 تريليون دولار، بينما جاءت أميركا بالمرتبة الثانية عالمياً بقيمة 1.61 تريليون دولار.

3- احتياطي النقد الأجنبي:

تعد الصين واحدة من أكبر الدول التي تستحوذ احتياطيات من النقد الأجنبي، وبدأت هذه الطفرة منذ عام 2000 حيث كان لديها 171 مليار دولار فقط، في حين بلغت تلك الاحتياطيات ذروتها عام 2014 عند 3.6 تريليون دولار. وبعد عام 2014 شهدت احتياطيات الصين تراجعاً، حتى وصلت إلى 3.17 تريليون دولار نهاية عام 2018، ويعود هذا التراجع بسبب الآثار السلبية لأزمة انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، وما ترتب على ذلك من تراجع في معدلات النمو والتجارة الدولية. ويقدر ما يمثل احتياطي النقد مصدر قوة للاقتصاد الصيني، إلا أنه في نفس الوقت مصدر ضعف، لأن امتلاك هذه الثروة التي يشكل الدولار الجزء الأكبر منها، تُعرض الاقتصاد الصيني لهزات كبيرة،

<sup>1</sup> قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأميركي). 10-3-2019  
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?>

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي، بيان صحفي. 30-9-2016  
<https://www.imf.org/NEWS/Articles/2016/09/30/AM16-PR1644IMF-Launches-New-SDR-Basket-including-Chinese-Renminbi>

<sup>3</sup> صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة. 14-8-2016  
<http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/14/Special-drawing-Right-SR>

يمكن أن تصنعها السياسة المالية والنقدية في أميركا، فانخفاض سعر الدولار، أو حتى سعر الفائدة، يؤثر على ثروة الصين المتمثلة في احتياطي النقد الأجنبي، أو سندات الخزينة الأميركية، حيث تعتبر الصين أكبر مستثمر في سندات الخزينة الأميركية منذ عام 2016 وحتى عام 2019، بقيمة استثمارات بلغت 1.11 تريليون دولار. ويلاحظ أن الصين منذ وقوع الأزمة المالية العالمية 2008، تحاول أن تخفف من مخاطر تركيز ثروتها في الدولار، لذلك توسعت في الاستثمارات المباشرة على المستوى العالمي، في إفريقيا وآسيا وأوروبا وأميركا، حتى يكون هناك جانب من ثروتها متمثلاً في أصول رأسمالية، وليس في أوراق النقد الأميركية، التي تتلاعب بها السياسات المالية والنقدية الأميركية تجاه أي دولة في العالم. وتوجّه الصين للتوسع في الاستثمارات الأجنبية، يمكنها من مد جسور العلاقات الاقتصادية والسياسية مع مختلف دول العالم، بما يؤهلها لتكون منافساً لأميركا كدولة عظمى<sup>4</sup>.

#### 4-تصدّر الصين التجارة السلعية الدولية:

احتلت الصين المرتبة الأولى في قائمة الصادرات السلعية على مستوى العالم عام 2018، حيث حققت صادراتها نحو 2.48 تريليون دولار، ما يعادل نسبة 12.6% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية والتي بلغت في نفس العام 19.6 تريليون دولار. وتأتي أميركا في المرتبة الثاني بعد الصين بقيمة 1.66 تريليون دولار<sup>5</sup>. وهنا نلاحظ الفقرة التي حققتها الصادرات السلعية الصينية بين عامي 2000 و2018.

وعلى الرغم من أن البعض كان ينظر للصين على أنها مجرد ورشة العالم في بداية انطلاقها الاقتصادية في التسعينات وما بعدها، إلا أنها استطاعت تطوير أدائها من حيث نوعية الصادرات، لتشمل الصادرات السلعية الإلكترونية، بالإضافة للصادرات السلعية التقليدية من ملابس وأحذية وأدوات كهربائية. وتبرهن على ذلك البيانات الخاصة بالصادرات المتقدمة تكنولوجياً، حيث حققت الصين عام 2018 صادرات من هذا النوع بنحو 504 مليار دولار<sup>6</sup>، وبنسبة تصل إلى 25.3% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية في مجال التكنولوجيا. بينما في عام 2000 كانت صادرات الصين من السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة لا تزيد عن 41.7 مليار دولار، وبما يمثل نسبة 3.5% من إجمالي صادرات العالم السلعية من نفس التكنولوجيا وبالغلة عام 2000 ما قيمته 1.16 تريليون دولار.

<sup>4</sup> قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب بالأسعار الجارية بالدولار الأميركي). 2019-3-10

<http://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?view=chart>

<sup>5</sup> قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر صادرات السلع (بالأسعار الجارية للدولار الأميركي). 2019-4-15.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT?>

<sup>6</sup> المصدر السابق، مؤشر صادرات التكنولوجيا المتقدمة.

وعلى الجانب الآخر المكمل للصادرات السلعية في مجال التجارة السلعية، هو الواردات، نجد أن الصين تحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم عام 2018 بقيمة 2.13 تريليون دولار، وبما يمثل نسبة 10.7% من إجمالي الواردات السلعية في العالم والبالغة 19.8 تريليون دولار، ويسبق الصين وفق هذا المؤشر أميركا بقيمة واردات سلعية 2.61 تريليون دولار<sup>7</sup>. فنجد أن كافة مؤشرات التجارة السلعية إيجابية للصين، حيث تضاعفت حصة الصين في التجارة السلعية بين عامي 2000-2018 قرابة 10 أضعاف، ومازالت تحقق فائضاً من تجارتها السلعية مع العالم.

#### ثانياً: اتساع نفوذ الصين وبداية الحرب التجارية:

تشير التقديرات إلى أن الصين ستكون مع تزايد النمو الاقتصادي والعسكري والسكاني لها، أنها القوة الاقتصادية الأولى عالمياً بحلول عام 2050، وليس الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يكن الجهد الذي بذلته الصين على مدار ثلاثة عقود، وتصدّرها المشهد الاقتصادي العالمي ليذهب سدىً دون أن يوظّف ويتّجّم إلى نفوذٍ يمكّنها من المشاركة القوية في خريطة القوى الكبرى على مستوى العالم، وأن يصبح لها نفوذ إقليمي ودولي.

#### 1- بنك البنية الأساسية:

أعلنت الصين بداية عام 2016 عن إطلاق "البنك الآسيوي للبنية التحتية"، برأس مال قدره 100 مليار دولار، اكتتبت فيه الصين بنحو 30 مليار دولار، وشارك في تأسيسه 74 دولة أخرى. ولم يقتصر طلب العضوية في هذا البنك على الدول الآسيوية أو النامية في إفريقيا أو أميركا اللاتينية، لكن دول أوروبية عريقة طلبت الانضمام إليه؛ منها النمسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا. وفي عام 2019؛ وصل عدد الدول الأعضاء في البنك الآسيوي 100 دولة، كما قُدّر التمويل الذي قدّمه البنك لنحو 46 مشروعاً في 18 دولة بنحو 8.5 مليار دولار<sup>8</sup>. وتعمل الدول النامية على دور البنك الآسيوي ليكون منافساً للبنك الدولي الذي تسيطر عليه أميركا ودول غربية أخرى منذ إنشائه عام 1947، كون القروض المنتظرة من هذا البنك لن تكون مشروطة باتباع سياسات معينة كما يفعل البنك الدولي<sup>9</sup>. وبدأ البنك نشاطه في الربع الثاني من عام 2016، وأعلن عن حزمة تمويلية تقدر بـ 10 مليار دولار إلى 15 مليار دولار خلال

<sup>7</sup> قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر الواردات السلعية (بالأسعار الجارية للدولار الأميركي). 2019-2-14.

<https://www.data.albankaldawli.org/inducator/TM.VAL.MBCH.CD.WT?>

<sup>8</sup> سهرة قاسم محمد حسين. الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط. مصر. مكتبة جزيرة الورد. 2018. ط2. ص: 76.

<sup>9</sup> المرجع السابق. ص: 96.

السنوات الخمس الأولى من عمل البنك. وتحتاج آسيا وحدها إلى نحو 8 تريليونات دولار لتغطية مشروعات البنك التحتية حتى نهاية 2020، وهو ما يفتح المجال بشكل كبير أمام البنك للعمل داخل دول آسيا وغيرها من الدول الراغبة في الاستفادة من خدمات البنك.

وفي حين عارضت أميركا قيام البنك الآسيوي من حيث الفكرة، فإن البعض رأى أن إقدام الصين على هذه الخطوة، أتى بعد أن تيقنت من أن مسألة إصلاح المؤسسات المالية الدولية التي نادى بها دول كثيرة عقب الأزمة المالية العالمية عام 2008 أصبح مستحيلاً. وتعتبر خطوة انضمام دول أوروبية للبنك ومخالفة طلب أميركا بعدم الانضمام إليه مؤشراً على قدرة الصين على خلق المصالح الاقتصادية مع أوروبا، وتجاوز نفوذها السياسي والدبلوماسي للمحيط الآسيوي الذي ركزت عليه الصين في البداية، سواء فيما يتعلق بالتجارة البينية، أو تسهيلات التبادل عبر العملات المحلية.

وفي خطوة تعد تكريساً للنفوذ الصيني في المنطقة؛ استقادت إيران -التي سارعت إلى طلب عضوية البنك- من الحصول على قرض بنحو 100 مليون دولار، وقدمت على قرض آخر بنحو 500 مليون دولار خلال عام 2017، وهو ما يعد فرصة لدولة مثل إيران للحصول على التمويل الذي حرمتها منه مؤسسات التمويل الدولية<sup>10</sup>.

## 2- مبادرة الحزام والطريق:

مشروعٌ تهدف الصين من خلاله إلى ربط مصالحها التجارية بين قارات العالم المختلفة، إفريقيا وآسيا وأوروبا وأميركا الجنوبية والوسطى. تم الإعلان عن المبادرة عام 2013، وكانت آخر قمة عقدتها الصين بشأن تطورات مشروعها في نيسان 2019، وحضرها ممثلو 150 دولة. إلا أن الحضور الأوروبي كان منخفض التمثيل، إذ اقتصر على مستوى الوزراء، وهو ما يعكس مخاوف أوروبا وأميركا من المشروع، كونه يؤصل دور الصين المتصاعد في الاقتصاد العالمي، كما يعمل على زيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي مع الدول التي وقّعت على المشاركة في المبادرة. إن هذه المبادرات تبين أن الصين تسعى لتكون قوة عظمى ومنافساً قوياً على خريطة القوى الاقتصادية العالمية. فمعظم المنتجات المستخدمة في مشروعات مبادرة الحزام والطريق هي منتجات صينية، كما أن الشركات الصينية هي من تقوم بتنفيذ المشروعات خارج الصين، ما يجعل الاقتصاد الصيني في حالة من التشغيل بشكل مستمر.

## ثالثاً: ملامح الحرب التجارية الأمريكية - الصينية:

<sup>10</sup> موقع تلفزيون المنار. إيران تحصل على قرض بـ 500 مليون دولار من البنك الآسيوي للبنية التحتية. 7-7-2017

## 1- صراع التكنولوجيا:

ثمة مجموعة من المؤشرات في هذا المجال تعكس التقدم الكبير الذي أحرزته الصين خلال الفترة من 2000 حتى عامي 2015 و2016، وذلك وفق لما تظهره أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي. وأهمها ما يلي:  
أ- الإنفاق على البحث والتطوير: بلغ متوسط الإنفاق على هذا المجال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم 2.23% عام 2016، كانت هذه النسبة في الصين 2.11%، التي تطورت مقارنة مع النسبة عام 2000 والتي كانت بحدود 0.89%<sup>11</sup>.

ب- تطور عدد الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير: فالمتوسط العالمي عام 2015 هو 1459 باحث لكل مليون شخص، أما الصين فقد ارتقت بنفسها في هذا المجال من 541 باحث لكل مليون شخص عام 2000، إلى 1206 باحث لكل مليون شخص عام 2015<sup>12</sup>.

ج- عدد المقالات بالمجلات العلمية والتقنية: بلغ المتوسط العالمي عام 2016 نحو 2.2 مليون مقال، بينما الصين حققت في نفس العام 426 ألف مقال، ما يعادل نسبة 19.3% من الإنتاج العالمي، في حين عام 2006 كان إنتاجها لا يتعدى 86 ألف مقال فقط<sup>13</sup>.

لذلك تغيرت بنية الإنتاج في الصين على مدار الفترة بين 2000 إلى 2018، وهو ما عكس وضع الصين التنافسي في العالم. فهي تهتم بالتكنولوجيا بشكل كبير من حيث حجم الإنفاق وعدد الباحثين، ولها مساهماتها من خلال الإنتاج العلمي.

يمثل مجال التكنولوجيا أحد أهم محاور الصراع مع أميركا، ولعل اتهام الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) للصين بسرقة التكنولوجيا الأميركية يعكس هذه الحالة من الصراع. ومن أهم ملامح هذا الصراع الصيني الأميركي:  
أ- الحادثة التي تتعلق بمنع مجلس الأمن القومي الأميركي بيع شركة (برودكوم) الأميركية لصالح شركة (كوالكوم) الصينية، على الرغم من أن الصفقة كانت تعد من أكبر الصفقات في مجال التكنولوجيا، حيث عرضت الشركة الصينية 176 مليار دولار للاستحواذ على الشركة الأميركية. وفي تقرير مجلس الأمن القومي الأميركي لـ (ترامب)؛

<sup>11</sup> قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي). 2019-2-21

<https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS>

<sup>12</sup> المصدر السابق، مؤشر الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص).

<sup>13</sup> المصدر السابق، مؤشر مقالات المجلات العلمية والتقنية.

تمت الإشارة إلى مخاوف من أن تمنع الشركة الصينية أموال البحث والتطوير بعد استحواذها على الشركة الأمريكية، وهو ما يمكن الصين من الاستحواذ على تكنولوجيا الموبايل في الجيل التالي، لذلك اتخذ (ترامب) قراره بإيقاف الصفقة في آذار عام 2018<sup>14</sup>.

ب- الحادثة التي تتعلق بالصراع بين شركة (جوجل) الأمريكية و(هاواي) الصينية، والتي كادت أن تصيب سوق تجارة الموبايل الصيني بالشلل، بسبب تهديد الشركة الأمريكية بمنع مد شركة (هاواي) بتكنولوجيا (السوفت وير). وقد بدأت المشكلة بقيام السلطات الكندية باعتقال المديرية الصينية لشركة (هاواي) بطلب من السلطات الأمريكية، لاتهام شركة (هاواي) بمد إيران بخدمات تجسس عبر تكنولوجيا الاتصالات<sup>15</sup>، إلا أن ملف هذه القضية تمت تسويته في إطار ملفات كثيرة عالقة بين أميركا والصين.

#### 1- تطور الحرب التجارية الأمريكية - الصينية:

منذ سنوات والميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يشهد فائضاً متزايداً لصالح الصين، وقبل مجيء (ترامب) بداية عام 2017 أعلن في برنامجه الانتخابي عن توجهاته فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لأميركا، وأنه سيفرض رسوماً جمركية على الواردات الأمريكية من العديد من الدول، وعلى رأسها الصين، إلا أن التفعيل الحقيقي لهذه التهديدات دخل حيز التنفيذ عام 2018، حيث فرضت أميركا رسوماً جمركية على الواردات الصينية في آذار 2018 بنحو 60 مليار دولار<sup>16</sup>، بالإضافة إلى الواردات من دول أخرى مثل الاتحاد الأوروبي واليابان، ثم توالى قرارات فرض الرسوم الجمركية بين أميركا والصين منذ ذلك التاريخ.

وعلى الرغم من أن (ترامب) صعد من حربه التجارية على الواردات الصينية خلال عام 2018، إلا أن إحصاء التعداد الأمريكي يبين أن التبادل التجاري بين البلدين أسفر عن فائض لصالح الصين بلغ 419 مليار دولار نهاية عام 2018<sup>17</sup>، وهو ما يعني أن الصين استطاعت أن تجدد علاقاتها التجارية داخل أميركا، وأن ما قام به (ترامب) على مدار عام 2018 من وضع الحواجز الجمركية أمام الواردات الصينية لم يفلح في الحد منها، بل زادت عما

<sup>14</sup> رويترز. (ترامب) يعرقل صفقة استحواذ (برودكوم) على (كوالكوم). 2018-3-13

<sup>15</sup> الشروق المصرية. مأزق هواي. إبعاد الصراع الصيني الأمريكي على الهيمنة التكنولوجية. 2018-12-30

<sup>16</sup> BBC. ترامب: 60 مليار من الرسوم الجمركية على الواردات من الصين. 2018-3-23

<sup>17</sup> United States Census. Trade in Goods with China .30-1-2019

[https://census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html?fbclid=IwAR3vDQE15yKEic0Q7qywwER2rTXX36R9xaSdbqSg1dVMB1K3\\_D36Fk4qxk](https://census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html?fbclid=IwAR3vDQE15yKEic0Q7qywwER2rTXX36R9xaSdbqSg1dVMB1K3_D36Fk4qxk)

كانت عليه، وحتى نتائج النصف الأول من 2019 حققت فيه الصين فائضاً تجارياً مع أميركا بحدود 167 مليار دولار.

وبلا شك؛ فإن الحرب التجارية التي أشعلها (ترامب) لها آثارها السلبية على الاقتصاد العالمي، وستتأثر بها الصين في الأجلين المتوسط والطويل، إلا أن الصين أدارت أزمة الحرب التجارية مع أميركا بحنكة بالغة، إذ أتت كل قراراتها مساوية لما يقوم به (ترامب) من فرض رسوم جمركية، دون أن تغالي في قرارات من شأنها أن تؤثر على صادراتها أو علاقاتها التجارية مع أميركا. ومن جانب آخر، تبنت الصين في المحافل الدولية الدعوة إلى احترام حرية التجارة، ما دفع كافة المتضررين من القرارات الأميركية إلى مناصرة وتبني الموقف الصيني.

وبالتالي؛ فإن الموقف الصيني القوي ظل حريصاً على السوق الأميركي، فهو يمثل ما نسبته 21.6% من إجمالي الصادرات الصينية عام 2018، إذ من الصعب أن تفرط الصين بهذا السوق، كما أنه من غير المتوقع أن تفرط السوق الأميركية بالسلع الصينية التي اعتادت عليها لسنوات طويلة، لما تتمتع به من مزايا انخفاض الأسعار وجودة المنتجات التي تذهب إلى السوق الأميركي.

وإذا كانت أميركا تمثل 21.6% من قيمة الصادرات السلعية للصين، فهناك نحو 80% من صادرات الصين موزعة على باقي دول العالم، التي تسعى إلى عدم تركيز صادراتها في دولة أو بقعة معينة، وهذا ما نلمسه من جهودها في مشروع طريق الحرير الجديد بما يؤدي إلى تقوية موقفها على خريطة القوى الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم، وزيادة نفوذها.

### الخاتمة:

ظلت الولايات المتحدة الأميركية مسيطرة على الاقتصاد العالمي لفترة طويلة، لكن بروز الصين كقوة اقتصادية وهيمنتها على الاقتصاد العالمي، وتطور صناعاتها التكنولوجية، جعلها تنافس الولايات المتحدة الأميركية عالمياً، وشكلت خطراً حقيقياً على هيمنتها على العالم. كل هذا أدى إلى الحرب التجارية بينهما لمحاولة الولايات المتحدة الأميركية استعادة السيطرة على الاقتصاد العالمي.

كما ظلت الولايات المتحدة الأميركية مسيطرة على الاقتصاد العالمي لفترة طويلة، فمنذ عام (1950) كان هدفها عدم وجود قوة غيرها تقود النظام الدولي، وبعد الحرب الباردة تحوّل هدفها من الحصول على مصادر الطاقة لها ولحلفائها الغربيين، إلى منع وصول هذه الطاقة إلى من يمكن أن يهدد قيادتها للعالم، وبالتالي أصبح هدفها منع إعادة ترتيب الشرق الأوسط لصالح الصين. لكن بروز الصين كقوة اقتصادية وهيمنتها على الاقتصاد العالمي، وتطور صناعاتها التكنولوجية، جعلها تنافس الولايات المتحدة الأميركية عالمياً، لتشكل خطراً حقيقياً على هيمنتها على العالم. ولن تبقى الصين قانعة لفترة طويلة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية للعالم، فعلى الصعيد العسكري من الممكن أن تبقى الولايات المتحدة الأميركية القائدة لعقدين من الزمن على الأقل، أما على باقي الأصعدة فإن الصين تحتل المرتبة الأولى بالنانو تكنولوجي على مستوى العالم، وبدأت بتقليص الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية. وبالتالي تشير المعطيات إلى تحوّل كبير في توازن القوى الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، حيث أن الصين قادرة اقتصادياً، وقد تتحول على المدى البعيد إلى القوة الاقتصادية الأولى عالمياً.

المراجع:

1. قاعدة بيانات البنك الدولي. مؤشر إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي).  
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?>
2. صندوق النقد الدولي. بيان صحفي.  
<https://www.imf.org/NEWS/Articles/2016/09/30/AM16-PR1644IMF-Launches-New-SDR-Basket-including-Chinese-Renminbi>
3. صندوق النقد الدولي. حقوق السحب الخاصة.  
<http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/14/Special-drawing-Right-SR>
4. قاعدة بيانات البنك الدولي. مؤشر إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب والأسعار الجارية بالدولار الأمريكي).  
<http://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL/CD?view=chart>
5. قاعدة بيانات البنك الدولي. مؤشر صادرات السلع (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).  
<https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT?>
6. قاعدة بيانات البنك الدولي. مؤشر الواردات السلعية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).  
<https://www.data.albankaldawli.org/inducator/TM.VAL.MBCH.CD.WT>
7. سهرة قاسم محمد حسين. الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط. مصر. مكتبة جزيرة الورد. 2018. ط2. ص: 76.
8. موقع تلفزيون المنار. إيران تحصل على قرض بـ 500 مليون دولار من البنك الآسيوي للبنية التحتية. 7-2017
9. قاعدة بيانات البنك الدولي. مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي)  
<https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS>
10. رويترز. ترامب يعرقل صفقة استحواذ برودكوم على كوالكوم. 13-3-2018
11. الشروق المصرية. مأزق هواوي. أبعاد الصراع الصيني الأميركي على الهيمنة التكنولوجية. 30-12-2018
12. BBC. ترامب: 60 مليار من الرسوم الجمركية على الواردات من الصين. 23-3-2018

13. United States Census, Trade in Goods with China, [https://census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html?fbclid=IwAR3vDQE15yKEie0Q7qywwER2rTXX36R9xaSdbqSg1dVMB1K3\\_D36Fk4qk](https://census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html?fbclid=IwAR3vDQE15yKEie0Q7qywwER2rTXX36R9xaSdbqSg1dVMB1K3_D36Fk4qk)